نهوض لبنان "والاجراءات الضرورية لانقاذ الاقتصاد "

يواجه لبنان ازمة بنوية تحّد من انتاجية مرافقه العامة، ومن نشاطاته الاقتصادية والمالية، وتستدعي مضاعفاتها الحادة على الاوضاع الاجتماعية استنفارا" شاملا" للتصدي للانحدار الذي يهدد الدولة والمجتمع والمواطن.

لقد بات من الملح اعتماد اجراءات تعالج المحاور الحرجة معالجة علمية وعملية جامعة لتجاوز خطوط الترميم المجتزأ او التصحيح الاختياري، وذلك باعتماد "الحلقة الفاضلة[1]" التي تعالج مواقع الخلل كافة، والتي تسهم في خلق توقعات ايجابية.

معلوم ان كتابيّ: نهوض لبنان نحو رؤية اقتصادية واجتماعية (2007) ونهوض لبنان نحو دولة الانماء (2016) ينطلقان من فكرة الحلقة الفاضلة، اذ يركز الكتاب الاول على البحث في المحاور القطاعية وعلى تحليلها، ويتناول التالي دراسة السياسات العامة.

لم يتطرق الكتابان الى برامج التنفيذ التي تخضع لتطور الزمن، ولتقدم التكنولوجيا، وللمتغيرات المتعلقة بانماط الحياة والتفكير .

لقد استندت خطة العمل المقترحة في الكتابين على اهمية تفعيل القطاع الخاص وذلك بالتزامن مع اعادة تأهيل القطاع العام، لا سيما على صعيد معالجة عجز الموازنة العامة والمديونية المتفاقمة.

وفيما يلي الاجراءات التي نراها ضرورية لانقاذ الاقتصاد، على ان تتزامن وتنفذ بشكل يؤمن تفاعلها، لخلق "الحلقة الفاضلة" القادرة على احياء التوقعات الايجابية، واعادة الثقة بالاقتصاد اللبناني، ونقل البلاد من اقتصاد الريع الى اقتصاد الانتاج.

[1] تنشأ " الحلقة الفاضلة " من تفاعل الاجراءات التي توحي الثقة بانها تحدث التغيير على المدى المنظور.

الاجراءات الضرورية:

1 – استعادة انتاجية القطاع الخاص بتسهيل دمج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

يشكل دمج هذه المؤسسات الوسيلة الفضلى لارتقائها الى مستوى المنافسة الدولية، لا سيما اذا تم الدمج مع شركات اجنبية، وذلك لبلوغ الطاقة الانتاجية الفضلى، وتحسين الادارة، والحصول على تقنيات متطورة، وتوسيع الاسواق. ويمكن تحفيز هذا النشاط بوسائل عديدة مالية وتقنية وادارية. وينبغي اولا تطبيق الاجراءات التالية التي تؤدي الى تجاوز المعوقات:

- اعفاء اعادة تقييم الاصول (المادية وغير المادية) من الضريبة على القيمة المضافة من اجل ادخالها في الميزانية المدققة بقيمتها الحقيقية لدى مفاوضات الدمج؛
- اعفاء المؤسسة المندمجة من براءة الذمة الصادرة عن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وتحويل المبلغ المتوجب على الشركة الدامجة؛
- انشاء صندوق[2] للمساعدة على اندماج الشركات بتسليف ميسر – ويمكن الاستفادة من الصناديق العاملة في هذا المجال في البلاد الصناعية، على غرار ال SIMEST في ايطاليا.

2 – احياء الطلب الكلي عبر سياسات اقتصادية متكاملة لا سيما السياسة النقدية والسياسة المالية؛

تراجع الطلب الكلي من جراء زيادة الضرائب غير المباشرة، وتراجع سعر الصرف، وانخفضت القدرة الشرائية من جراء تخفيض الرواتب والاجور لحوالي 250 الف اجير فضلا عن 250 الف عاطل عن العمل؛ ذلك بالاضافة الى فخ السيولة الناتج عن التصاريح المتكررة عن ازمة السيولة ووجوب ترشيد القطاع العام الذي ناهز عديده 350 الف موظف ومتعامل واجير باستثناء البلديات. ويمكن دعم الطلب الكلي من خلال:

- انشاء لجنة من اخصائيين لدى وزارة التنمية الادارية مهامها اجراء المناقلات لتحويل الفائض من موظفين واجراء في القطاع العام الى المراكز الشاغرة و/او الاكثر انتاجية؛ وطمأنة موظفي القطاع العام الى استدامة عملهم؛
- انشاء صندوق التقاعد والحماية الاجتماعية لطمأنة موظفي القطاع الخاص على مصيرهم بعد التقاعد؛ والقضاء على الانكماش الناتج عن الخوف من المستقبل؛
- تنفيذ مشاريع الشبكة الاجتماعية، رغم الوضع المالي الضيق، للمساهمة بدعم الطلب الكلي وتحسين الوضع العام؛
- تخصيص جزء من الموازنة لا يقل عن 10%، رغم استمرار العجز، لتنفيذ مشاريع استثمارية ودعم الطلب.

[2] مؤسسة ايدال مؤهلة لادارة هذا الصندوق من حيث تمر الاستثمارات الخارجية من خلالها.

3 – تخفيض عجز الميزان التجاري والحاجة الى العملات الاجنبية؛

كل شيء على حاله، من المرتقب ان يبلغ عجز ميزان المدفوعات مبلغ حوالي 8 مليارات د.أ. للعام الجاري. وهذا لا يسمح بفتح الاعتمادات لمزاولة التجارة الخارجية بصورة طبيعية. كما ان زيادة الاستدانة من البنك الدولي او سواه لن تؤدي في احسن الاحوال الا الى كسب وقت يضيق كل شهر وكل يوم. المطلوب هو رسم سياسة قادرة على وقف نزف العملة الاجنبية، وهذا بمتناول الادارة[3]. وبمجرد تم التنسيق بين حماية القطع والسياسة الصناعية ننتظر زيادة الصادرات بحدود ملياري د.أ.؛ فضلا عن تأمين عائدات للخزينة بحدود ملياري د.أ. اضافية؛ لذلك يقتضي :

- تخفيض الاستيراد بحدود 30% لتأمين تعادل ميزان المدفوعات؛
- اعداد سياسة انتاجية تهدف الى (أ) التعويض عن ضعف مناخ الاستثمار (ب) حماية معتدلة للصناعات ذات المنشأ الوطني لحين يستعيد اقتصاد الانتاج مزاياه التفاضلية (ج) حماية مرتفعة على ان لا تتجاوز 40% ولمدة محدودة لصالح الصناعات ذات الاستخدام الكثيف، و/او التي تحتاج الى الطاقة المكثفة؛
- مساعدة التصدير لا سيما بتحسين النوعية والتسليف والتسويق لزيادة الصادرات الصناعية بحدود ملياري دولار؛
- اعادة النظر بالاتفاقات التجارية، بسبب الضرورة الاقتصادية القصوى، وتجميد العمل بالاتفاقات التجارية التي لا تؤمن الصادرات فيها تغطية 40% من الواردات.

4 – تصويب السياسة الضريبية والحد من فروقات المداخيل؛

يستغرق اصلاح النظام الضريبي بعض الوقت؛ لكن الاعلان عنه في جو من الثقة يكفي للتفاعل الايجابي مع سائر اجراءات " الحلقة الفاضلة" لبلوغ الهدف المنشود، لا سيما الثقة بالاستقرار الضريبي الذي بات من اهم شروط الاستثمار، والمحافظة على السلم الاهلي الناتج عن الحد من فروقات المداخيل، وتصويب الدورة الاقتصادية ودعم الطلب الكلي؛ وتنفيذا لذلك:

- اعادة الضرائب غير المباشرة الى المستوى الذي كانت عليه ما قبل موازنة عام 2018 والتعهد بعدم زيادة النسب لمدة عشر سنوات لبناء الثقة مجددا " بالاستقرار الضريبي لدى المستثمرين؛
- اعتماد الضريبة التصاعدية على الارباح مع اعفاءات ونسب متهاودة جدا للشرائح الدنيا ونسب مرتفعة على الشرائح العليا؛
- اعادة تاكيد مبدأ الوحدة الضريبية ومنع تخصيص الايرادات لنفقات محددة مهما كانت اهميتها.

---

[3] اعادة صلاحيات المجلس الاعلى للجمارك، وتكليفه بوضع رسوم تؤدي بتخفيض الاستيراد من 20 مليار د.أ. الى حوالي 14 مليار د.أ.

5 – انشاء ادارة مستقلة خاصة للدين العام، تحد من نمو الدين وارتفاع خدمته؛

يأتي لبنان في المرتبة الثالثة للدول الاكثر استدانة في العالم؛ الامر الذي يوحي بضرورة انشاء ادارة متخضضة وذات صلاحيات، تستمدها مباشرة من مجلس الوزراء؛ ومن اولى مهماتها:

- اقتراح وتطبيق وسائل لتخفيض الدين العام الى مستوى 100% من الناتج المحلي الاجمالي ديد فورا والى 70% في غضون سنتين؛ على ان يجري توزيع العبء بما يراعي المصلحة العامة والحقوق الخاصة؛
- بحث عن ضمانات دولية، بدلا من التمويل الميسر، لضمان تجديد جزء من الدين العام بالفوائد المعمول بها عالميا على الدولار الاميركي؛
- العمل على رفع تصنيف سندات الخزينة اللبنانية سواء باليوروبوند او بالليرة اللبنانية تدريجيا كي تستعيد المخاطر السيادية ميزتها الطبيعية. وهذا ينعكس ايجابا على المصارف اللبنانية وغيرها من حملة السندات السيادية؛
- وعلى المدى البعيد، ادارة الدين العام والمحافظة على حجمه وتخفيض خدمته وجعله يقوم بدوره الاقتصادي في المساهمة باستقرار النشاط.

6 – دعم استقلالية القضاء بما يتيح ايضا استعادة ثقة المستثمرين والشركاء الاقتصاديين؛

يتخطى واجب استقلالية القضاء المحور الاقتصادي ويرتكز على مواثيق دولية ملزمة من حيث يصون الحريات والديمقراطية والعدل والحياة الاجتماعية. وللقضاء تأثير بالغ على الحياة الاقتصادية، ليس فقط لحل المشاكل الناشئة بين اطراف التعاقد فحسب، بل لطمأنة المستثمرين على توظيفاتهم في البلاد. والدول التي لا تراعي استقلال القضاء عبثا ما تسعى الى استثمارات خارجية وتحرم نفسها من الوسيلة الفضلى لنقل التكنولوجيا وتطور الاقتصاد.

وفي هذا الاطار يقتضي الرجوع الى مشروع استقلالية القضاء المعد من قبل نادي القضاة.

7 – توسيع شبكة الامان الاجتماعي وتحقيق العدالة الاجتماعية؛

يولي الغرب والهيئات الدولية حرصا" على الوضع الاجتماعي في لبنان وقد صرحت المراجع ذات الصلة اثر الازمة القائمة ان كل مساعدة يطلبها لبنان يجب ان تتضمن جزء" اجتماعيا" هاما"

لقد ارتفع عدد المواطنين الذين يعيشون تحت خط الفقر، بافضل التقدير، من 30% الى 50% من جراء الانتفاضة المستمرة لاكثر من ثلاثة اشهر. لذلك بات من الاولويات اتخاذ الاجراءات التالية:

- تطوير اداء الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وتنفيذ كافة المعاملات بواسطة الانترنت بما في ذلك اذونات الاستشفاء المسبقة وتسديد مباشرة فواتير الادوية الى الصيدليات؛
- اقرار مشروع قانون صندوق التقاعد والحماية الاجتماعية؛
- درس مشروع انشاء صندوق للتعويض عن البطالة وتحقيقه على المدى المتوسط؛
- انشاء صندوق "التكافل الاجتماعي" ومنح كل مواطن دخله تحت سقف الفقر (4 د. أ. يوميا للفرد / 8 د. أ. يوميا للعائلة) معاشا تكميليا قدره 25% للفرد و50% للعائلة من الحد الادنى الرسمي للاجر، بموجب حسابات مصرفية فردية يغزيها الصندوق؛ يتخذ هذا المشروع اهمية بالغة عندما نعلم ان احدى شروط البنك الدولي للمساعدة هي بالغاء الدعم.

يؤدي حصر الخطة بالاجراءات الضرورية الى تفاعل مفاصلها و وضوح في طريقة عملها؛ وبهذا تترسخ الثقة بانعاش الاقتصاد وتحدث التوقعات الايجابية التي تحقق ذاتها.

هذه الاقتراحات تسهم على المدى المنظور في النهوض الاقتصادي، ولم نذكر مقترحات اخرى تسهم على المدى البعيد في هذا النهوض ومنها خطة ماكنزي وملف الكهرباء ومشروع سيدر. وفي هذا الاطار نؤكد ان لبنان يحتاج الى خطة نهوض اقتصادي واجتماعي، شاملة ومتكاملة، بعد انقاذ الاقتصاد .

***